

الانحرافات العقدية... قراءة في الأسباب وآليات العلاج

السيد عبدالعزيز الصافي*

الخلاصة

تناولت هذه المقالة ظاهرة الانحراف العقديّ وبيان أهمّ الأسباب المعرفيّة والنفسية والاجتماعية التي تمهّد لنشوّها وانتشارها.

والغرض من كلّ ذلك الوصول لمعرفة منهجية العلاج المناسبة والمتلائمة مع تلك الأسباب والدواعي، وذلك من خلال السعي للوصول إلى ضوابط وأسس ثابتة للعقيدة الحقّة من جهة، والعمل على صياغة الطرق والأساليب النظرية والتطبيقية الكفيلة في القضاء على ظاهرة الانحراف العقديّ أو التقليل من أضرارها وعواقبها الوخيمة في واقعنا المعاصر من جهة أخرى،

(*) عبد العزيز الصوافي، العراق، طالب دكتوراه في قسم التفسير وعلوم القرآن، جامعة المصطفى العالمية. a.saffi@gmail.com

فهذه هي البداية الصحيحة لتشخيص مشكلة انحراف العقيدة عن ينبوعها الصافي الأصيل، ومعالجتها.

وتبيّن أنّ للانحرافات العقديّة مآلاتٍ وآثارًا سلبيةً خطيرةً تتشكّل بمظاهر وأشكالٍ مختلفةٍ على مستوى الفرد أو المجتمع، فتكون بمثابة الأعراض والآثار الدالّة على حصول تلك الانحرافات.

ومن المهمّ أوّلاً - وقبل الدخول في أساليب العلاج - تشخيص طبيعة الانحراف العقديّ، إذ تبيّن أنّه يتلخّص في أمرين يجب معالجتهما: الأوّل مشكلة الفراغ العقديّ، والثاني مشكلة منافذ الفساد.

كما تبيّن أنّ هنالك ثلاث طرقٍ أساسيّةٍ في كيفةٍ مواجهة هاتين المشكلتين، وهي الطريقة الإنمائيّة التأسيسية، والطريقة الوقائيّة التحصينية، والطريقة العلاجية.

وتتمّ تصنيف الطرق العلاجية في معالجة الانحرافات العقديّة إلى أسلوبين أساسيين، أوّلها العلاج النظريّ؛ ويتمّ تحقيقه من خلال معالجة الأسباب التي أدّت إلى شيوع فساد العقيدة فكرياً ونظرياً، وثانيهما العلاج العمليّ؛ ويتمّ تحقيقه من خلال معالجة الأسباب التي أدّت إلى فساد العقيدة ضمن خطواتٍ وآلياتٍ عمليّةٍ لصيانة العقيدة الحقّة، وعلاج ما فسد منها وانحرف.

المفردات الدلالية: العقيدة، الانحراف العقديّ، أسباب الانحراف العقديّ، آليات العلاج، العلاج النظريّ، العلاج العمليّ.

المقدمة

إنّ في الدنيا طريقين: إمّا الاستقامة والصلاح، وإمّا الغواية والاعوجاج. فمن استقام فقد اهتدى، ومن اعوجّ فقد ضلّ. وطريق الضلال والانحراف قديمٌ منذ الانحراف الإبليسيّ الأوّل، إذ تمردّ العين على الأمر الإلهي في السجود لأبي البشر آدم ؑ، مروراً بعهد قابيل وهابيل، إذ تمّت في عهدهما أوّل جريمة قتلٍ، وبعدها تتالت بقيّة الانحرافات وعلى كلّ المستويات وإلى وقتنا الحاضر، وستبقى حتّى يرث الله الأرض ومن عليها، بدءاً من إنكار الإلهيّة أو الربوبيّة، وانتهاءً بالانحرافات السلوكيّة المختلفة، وما اصطفاها الأنبياء والرسل وبعثتهم من قبل الله ﷻ إلّا لتقويم تلك الانحرافات الطارئة في تاريخ البشريّة الطويل، قال تعالى: {وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا} [سورة الكهف: 56].

والانحراف له مفهومٌ واسعٌ يشمل كلّاً من الانحراف الأخلاقي والسلوكيّ (الفسق والمعصية) والعقديّ (فساد العقيدة) وحتّى النفسيّ والبدنيّ والعقليّ؛ لأنّ الانحراف بمعناه العامّ هو الميل عن المقصد، أي الاعوجاج بعد الاستقامة.

وتتجلّى أهميّة البحث في خصوص الانحرافات العقديّة نتيجة مدى وخامة الآثار الناشئة والمترتبة عليها؛ إذ تتخذ تلك الانحرافات العقديّة مظاهر متنوّعة، وينشأ عنها آثار ضارّة تُعدّ كالدلائل والآثار على وجود تلك الانحرافات وانتشارها.

وهذه المظاهر والآثار على مستويين:

الأول: على مستوى الفرد:

وهي الانحرافات التي ترتبط بأشخاص محددين، وأهمها:

1. **ضعف الإيمان:** فالعقيدة الفاسدة وباعتبار تناقضها وتهافتها وضعف حجتها نتيجة منافاتها للأصول العقلية والمنطقية السليمة، ومن مآلاتها المؤكدة تزلزل الإيمان واليقين لدى معتنقيها، ويتبع ذلك التزلزل الكثير من الآثار الروحية والسلوكية السلبية والخطيرة؛ إذ يؤدي الانحراف العقدي إلى توجيه فكري وعملي قائم على موقف من الدين يتسم بالعداء حيناً والاحتقار حيناً وعدم المبالاة في أحيان أخرى.

2. **الاضطرابات النفسية:** وتتمثل عادةً بالشعور بالتأزم النفسي، وعدم الاطمئنان، وشيوع حالة القلق نتيجة تبني العقيدة الفاسدة المتناقضة والمتهافنة في ذاتها ولوازمها.

ولعل السر في ذلك يعود إلى أنّ صاحب الانحراف العقدي يفتقر إلى وجود غاية واضحة لحياته، وهو معني مرتبط بالأساس بمعرفة الله وطاعته والسير على هدى نبيه ﷺ، قال تعالى: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى} [سورة طه: 124].

فالعقيدة الصحيحة إجمالاً أمن وأمان، وراحة واطمئنان، والمؤمنون الصادقون مطمئنون هانئون، وهم أقدر الناس على مواجهة المحن والخطوب، والإغراءات والابتلاءات، يمنحهم الله القوة والهداية، ويرزقهم الصبر والثبات.

3. **الانحراف الأخلاقي:** تُعدّ العقائد الدينيّة الحقّة رصيّدًا وضمائمًا للأصول الأخلاقيّة السامية، يقول الشيخ سبحاني: «إذ التقيّد بالقيم ورعايتها لا ينفكّ عن مصاعب وآلام يصعب على الإنسان تحمّلها إلّا بعاملٍ روحيّ يسهّلها ويزيل صعوبتها له، ولهذا كالتضحية في سبيل الحقّ والعدل، ورعاية الأمانة ومساعدة المستضعفين، فهذه بعض الأصول الأخلاقيّة التي لا تُنكر صحتها، غير أنّ تجسيدها في المجتمع يستتبع آلامًا وصعوباتٍ، والاعتقاد بالله سبحانه وما في العمل بها من الأجر والثواب خير عاملٍ لتشويق الإنسان على إجرائها وتحمل المصائب والآلام» [سبحاني، جعفر، محاضرات في الإلهيات، ص 14].

4. **الغلوّ أو المجافاة:** وكلاهما بمعنى تجاوز الحدّ، والابتعاد عن التوسّط وحدّ الاعتدال في الدين والعقيدة، إمّا بالزيادة والتشدد والإفراط، وهو المعبر عنه بالغلوّ والتطرف العقديّين، وإمّا باللامبالاة أو المجافاة في الاعتقاد لما يجب الاعتقاد به، كأصحاب الفكر التنويريّ التفرّطيّ، الذين سعوا لعزل الدين عن العلم أسوةً بالغرب، وأصحاب الفكر التجديديّ الإفراطيّ الذين عدّوا الإسلام مجرد مرحلةٍ زمنيّةٍ ماضيةٍ، وأصحاب الفكر التحديّتيّ المبتدع في الدين باسم التجديد.

5. **التكفير:** وهو حاصلٌ غالبًا لدى بعض المنحرفين عقديًّا من الغلاة والنواصب، حيث يقودهم انحرافهم الإفراطيّ في الاعتقاد بتكفير من خالفهم بالرأي والعقيدة من المسلمين.

ولا شكّ أنّ هذا الأمر في غاية الخطورة؛ لما يترتّب على تكفير المسلم من أحكام خطيرة، من قبيل الإفتاء بارتداده، والتفريق بينه وبين زوجته، وفقدانه حقّ الولاية على أبنائه، فلا يرث ولا يُورث، وعند موته لا يُغسّل

ولا يُكفّن، ولا يُصلّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، وغير ذلك من الأحكام الفقهيّة.

6. الإرهاب: وهو مظهر آخر من مظاهر الانحراف العقديّ الإفراطيّ، وثمره من ثمراته المرّة ونتائج السيئة.

والميزة الطاغية في عالمنا الإسلاميّ اليوم أنّ العمليّات الإرهابيّة تتخذ في الغالب من الصبغة الدينيّة طابعاً ومبرراً لها؛ نتيجةً لمؤثرات وعوامل متعدّدة، ولعلّ الغلوّ والتطرّف الدينيّين من أهمّها.

ورحم الله الشاعر حين قال:

ابتُلينا بـ (إمام) ذكر الله وسبح
الله ويذبح
فَهُوَ كالجزّار فينا يذكر

فالاخفاف العقديّ بطبيعته لا بدّ وأن يتحوّل - متى ما توقّرت له الظروف المناسبة - من مجرد تعصّب لرأي أو عقيدة معيّنة إلى منهج تفكير وسلوك غالباً ما يستخدم أسلوب العنف وسيلةً لتحقيق أهدافه أو معتقده، من خلال استخدام الإرهاب الفكريّ أو النفسيّ أو المادّي، حيث يبتدئ ذلك السلوك الإقصائيّ عادةً بالعزلة والمقاطعة لمحيطة، ثم يتدرّج ليأخذ صورةً أكثر عدائيّةً وتطرّفًا، يرى فيها ذلك المنحرف أو المتطرّف الإرهابيّ أنّ هدم المجتمع ومؤسساته رسالته الأولى في الحياة، أو جهاده الذي به يتقرّب إلى الله تعالى.

وتتّضح خطورة الإرهاب فيما يُفرزه من مشكلاتٍ وآثارٍ على حياة الفرد والمجتمع على السواء، فالإرهاب والجرائم المرتبطة به هما كالبوصلة الدالّة على فساد فكر عقيدة حامله، ومدى خروجه عن جادة الصواب، وهو عامل

هدم، وسبيل دمار، يُهدّد أمن الناس، ويضرّ بممتلكاتهم وأرزاقهم.

وفي مقابل ذلك فإنّ الإيمان العميق بالله لا بدّ أن ينتج أمناً واطمئناناً للإنسان، سواءً على المستوى الشخصي أو الاجتماعي. قال تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ} [سورة الأنعام: 82].

7. نسيان الهويّة وفقدانها: ولعلّها من أخطر المآلات التي يعانيتها صاحب الخلل العقديّ؛ لأنّ الفكر المنحرف ضعيف الانتماء للوطن والأمة الإسلاميّة، شديد التعلّق والانبهار بما لدى الغرب. ومن ثمّ يصير فريسة سهلة للاصطياد لكلّ صاحب فكرٍ منحرفٍ أو مذهبٍ هدامٍ أو عقيدةٍ تكفيريةٍ.

الثاني: على مستوى المجتمع:

وتتلخّص مآلات الخلل العقديّ على مستوى المجتمعات المختلفة بثلاث مراحل أساسيةٍ يترتّب بعضها على بعض:

فأمّا المآل الأوّل فيتمثّل بظهور البدع العقديّة وتفشّيها بين المسلمين، وتُعدّ من أخطر أنواع البدع الدينيّة وأكثرها شيوعاً؛ ولذا جاءت أغلب إطلاقات الشرع في ذمّ البدعة منصبةً عليها، بل هي المتبادرة في السبق إلى الذهن من إطلاق اسم البدعة شرعاً. [انظر: عزّت علي عطية، البدعة.. تحديدها وموقف الإسلام منها، ص 403]

ومن هنا كان المبتدع ضالّاً عليه وزر عمله، ومضلاً عليه أوزار الذين اتّبعوه في بدعته، قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ

أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ * أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ [سورة النحل: 25].

ويترتب على ظهور البدع العقديّة مآل ثانٍ من مآلات الخلل العقديّ، وهو ظهور الفرق والأحزاب والجماعات المنحرفة عقديّاً.

فالمبتدع عندما ينعزل بفكره عن الفهم الإسلاميّ الصحيح لمسائل العقيدة وأصولها، تتكوّن لديه يوماً بعد يوم قناعات وتفسيرات تختلف عما هو عليه واقع العقيدة الحقّة. ثمّ تتسع الهوة أكثر فأكثر بكثرة الأتباع، إلى أن تتكوّن الفرقة، وتتكوّن لديها تدريجياً منظومة فكرية وعقديّة مستقلة في كثير من نواحيها، ويتبع ظهور الفرق الكلاميّة المتخاصمة تمرّق النسيج الاجتماعيّ وإضعاف اللحمة الوطنيّة، وبالتالي تهديد تماسك المجتمع ووحدة، نتيجة انحلال المبادئ والقيم التي تقوم عليها وحدة المجتمع؛ وهذا ما يقود إلى زعزعة البناء الأسريّ أيضاً. [انظر: رمضان الغنّام، الخلل العقديّ أسبابه ومآلاته، ص 1]

يقول الشيخ سبحاني: «إنّ العقيدة الدينيّة [أي الحقّة] تساند الأصول الاجتماعيّة التي تحفظ وحدة المجتمع؛ لأنها تصبح عند الإنسان المتدين تكاليف لازمة، ويكون الإنسان بنفسه مقوِّداً إلى العمل بها وتطبيقها في واقعه الحيّاتي، أي إجراء التكاليف والقوانين الاجتماعيّة في شقّ الحقل» [سبحاني، جعفر، محاضرات في الإلهيات، ص 14].

كما أنّ تمرّق النسيج الاجتماعيّ يهيئ المجتمع ويحفّزه لتقبّل انتقال مذاهب الغرب وفلسفاته الماديّة والإلحادية إلى مجتمعاتنا الإسلاميّة، كالعلمانيّة والليبراليّة والشيعيّة واللادينيّة، بل وظهور جبهة من العملاء المفكرين المتبنّين لأفكار الغرب، والنتيجة المؤكّدة لكل ما سبق من مآلات الخلل العقديّ هي الانتكاسات الحضاريّة في هذه الأمة الإسلاميّة.

ولهكذا كانت جذوة الانحراف العقديّ بين الخفوت حيناً، والاشتعال حيناً آخر، ممّا يؤكّد أنّ هناك مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الضمور، وتكمن في شخص قد استهوته نفسه، وهو يتحىّن الفرصة لإبراز انحرافه العقديّ في شكل بدعة، أو ما شابه ذلك.

المرحلة الثانية: مرحلة الظهور، وهي مرحلة إبراز الفكرة أو العقيدة المنحرفة علناً إلى حيّز التنفيذ والتطبيق في أجواء مميّدة ومشجّعة، وذلك حينما تخلو الساحة من الفكر، أو حينما يعمّ الخواء المعنويّ والمعرفيّ في الأمة؛ جرّاء تكاسل القيّمين في الأخذ بيدها إلى واحة الإيمان والعلم.

الأول: مفهوم الانحراف العقديّ

1. معنى العقيدة

إنّ لفظ (عقيدة) مشتقٌّ من المصدر (عَقَدَ)، الذي يعني الإحكام والشّدّ بقرّة، فيقال: عقد الحبل يعقده: شدّه بقرّة، ويقال: عقد العهد والبيع: شدّه [ابن منظور، لسان العرب، ج 3، 3313]

[97]. ويقال: اعتَقَدْتُ كَذَا عَقَدْتُ عَلَيْهِ الْقَلْبَ وَالضَّمِيرَ [الفيوحيّ، المصباح المنير، ج 2، ص 575].

وتُستعمل مفردة العقيدة - عند المتكلمين - بمعنيين، هما:

الأول: العقيدة بمعنى ما يُعتقد به، وهو الاستعمال الشائع في تعريفات السابقين للعقيدة، فالعقيدة: «ما يُقصد به نفس الاعتقاد دون العمل» [الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف، ج 1، ص 31].

ولذا عُرِفَت العقيدة الدينيّة بأنّها: «ما يؤمن به الإنسان ويعتقده كوجود الله

وبعثة الرسل، والعقاب والثواب وغيرها» [صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج2، ص 92].

الثاني: العقيدة بمعنى حصول إدراكٍ وانهقادٍ وتصديقٍ في ذهن الإنسان، أي التصديق والجزم دون شكٍّ.

ولذا عُرِفَت العقيدة أيضًا بأنها: «حصول إدراكٍ تصديقيٍّ ينعقد في ذهن الإنسان» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 4، ص 117].

وهذا هو الاستعمال الشائع عند المتأخرين، فالعقيدة لديهم عمومًا بمعنى «الحكم الذي لا يقبل الشكَّ فيه لدى معتقده» [صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج2، ص 92].

2. الانحراف العقديّ

الانحراف، هو المصدر عن الفعل انحرف، ومعنى الانحراف لغةً هو الميل والعدول. يقال: انحرف وتحرف، أي: مال وعدل عن الطريق. [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 49]

فإذا خرج السائق عن خطِّ السير يقال عنه إنّه انحرف عن الطريق، وهكذا إذا خرج المسلم عن ضوابط الدين وقواعد الشريعة، نقول عنه كما نقول عن السائق، إنّه خرج عن خطِّ السير أو منهاج الشريعة.

والقدر المتيقّن من كلمة الانحراف هو: الميل، والعدول عن الشيء، ويكفي فيها أنها حينما تطلق مجردةً فالتبادر منها عرفاً في المجال الدينيّ هو الزيغ والضلال والميل عن طريق الحقِّ إلى طريق الباطل، سواءً في العقائد، أم في المفاهيم الدينيّة أم في السلوك. [الشرافي، زاهر مصطفى، دور العقيدة في

علاج الانحرافات العقديّة والسلوكيّة، ص 3

وقد عُرِفَ خصوص الانحراف العقديّ بأنّه: «كلّ أمرٍ من شأنه أن ينحرف بالعقيدة الصحيحة عن أصلتها وأصلها، فيسلك المرء سبيلاً غير سبيل الرسل والأنبياء، ويتنهج نهجاً بدعيّاً مبتعداً عن هدي الرسل والأنبياء، في أمور الاعتقاد» [انظر: رمضان الغنّام، الخلل العقديّ أسبابه ومآلاته، ص 1].

3. أنواع الانحرافات العقديّة

ينقسم الانحراف العقديّ بحسب درجة بُعده عن العقيدة الحقّة ونبعتها الصافي إلى قسمين أساسيين:

أ. الانحراف العقديّ المُخرج من الدين والمِلّة (الكفر الصريح).

ب. الانحراف العقديّ غير المُخرج من الدين والمِلّة (فساد العقيدة وضلالها).

فأمّا الانحراف العقديّ المخرج من الدين والمِلّة، فقد اختلفت آراء فقهاء المسلمين في بيان سعتة أو ضيقه؛ نتيجة اختلافهم في حقيقة مصطلح الكفر المخرج من المِلّة، أو ما يُعبّر عنه بالاصطلاح الفقهيّ للكفر.

وقد اتفق أكثر فقهاء الشيعة المتأخّرين على أنّ الكفر بالاصطلاح الفقهيّ يُطلق على منكر الإلهيّة أو التوحيد أو الرسالة، أو منكر ضروريّ من ضروريّات الدين مع الالتفات إلى ضرورته، معلّلين ذلك بكون هذا الإنكار يرجع في حقيقته إلى إنكارٍ وتكذيبٍ للرسالة نفسها. [اليزديّ، كاظم، العروة الوثقى، ج 1، ص 67]

وأما الانحراف العقدي غير المخرج من الدين والملة فمنشؤه فساد العقيدة وضلالها من دون أن يصل به ذلك الانحراف إلى حدود الكفر الصريح، ومن أمثلة ذلك الكثير من البدع العقديّة التي عُدت من المعاصي، وليست بكفرٍ أو اختُلِف فيها أي كُفراً أم لا؟ [انظر: الشاطبي، الاعتصام، ج 2، الباب السادس، ص 516]

ومما سبق يتّضح أنّ تحديد نوع الانحراف العقدي يعتمد على أهميّة ما يجب الاعتقاد به من المفاهيم الدينيّة، وما لا يجب.

الثاني: بيان خصائص ومعايير العقيدة الحقّة

بعد أن تبين أنّ العقيدة بأبسط معانيها هي عقد القلب على مجموعة من القضايا عقدًا جازمًا بصحتها؛ سواءً كانت عقيدةً صحيحةً، أم عقيدةً باطلةً، لا بدّ من الإشارة إلى جملة من الأمارات والخصائص التي تميّزت بها العقيدة الحقّة عن سائر العقائد الوضعيّة أو الدينيّة المحرّفة.

وهذه السمات في حقيقتها تُعدّ ملاكاتٍ ومعايير لتمييز العقيدة الصحيحة من العقيدة الخرافيّة أو الباطلة، وأهمّ تلك الخصائص:

1. أنّها مبنيّة على الأحكام العقليّة البديهيّة

وهي العقيدة العقلانيّة التي تعتمد على الأوليات المعرفيّة والبراهين العقليّة البرهانيّة ذات الحجّة الدامغة؛ فلا تشتمل تلك العقيدة على ما ينافي أحكام العقل ومبادئه الثابتة كاستحالة اجتماع النقيضين أو استحالة الضدين وغيرهما بعد أن أودع الله في عقل الإنسان وفطرته ما يدلّه ويوصله

إلى الحق والصواب.

وبذلك يتّضح أنّ العقيدة الحقّة - ولأنّها قائمة على قواعد التفكير السليم ذات الأسس العقلية والمنطقية الصحيحة - هي العقيدة الوحيدة التي تمتلك رؤية فكرية واضحة تقوم على الإيمان بخالقٍ ومدبرٍ تتوحد فيه كلّ الغايات وكلّ التطلّعات البشرية، معتمدةً في ذلك على الحجّة العقلية والبراهين الجليّة؛ إذ يأمر - تعالى - نبيّه محمّدًا ﷺ أن يقول لمن أشرك بالله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سورة سبأ: 24].

ويُلاحظ أنّ العقيدة الإسلامية ونتيجة موافقتها للعقل والفطرة السليمتين هي عقيدة بيّنة ولم تكن عقيدةً مبهمّةً ومعقّدةً كما هو الحال في العقيدة النصرانية المحرّفة التي لا يستطيع حتّى المتدين بها أن يجد تفسيراً معقولاً لمسألة التثليث والأقانيم الثلاثة في لاهوتها. [انظر: سبحاني، في ظلّ أصول الإسلام، ص 12]

2. ربّانية العقيدة

وتعني أنّها موحى بها من الله تعالى؛ ولذا فإنّ العقيدة التي يأتي بها أيّ إنسانٍ من عنده عقيدة باطلة لا محالة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا...﴾ [سورة الشورى: 52].

وتُعَدُّ سمة الربّانية من الخصائص المهمّة للعقيدة الحقّة، كما أنّ أغلب خصائص العقيدة الصحيحة الأخرى في حقيقتها إنّما تنبثق وترجع إليها؛ فهي - أي العقيدة الحقّة - وباعتبار ربّانيتها تميّز بخصائص فريدة عن

بقية التصورات الفلسفية أو العلمية. [سميرة عمر، أثر العقيدة في الفرد والمجتمع، ص 62]

ويترتب على الاعتقاد بربانية العقيدة جملة من الآثار واللوازم، وأهمها:
أ. أنها مبرأة من كل نقص وجهل، سالمة من كل عيب، بعيدة عن الحيف والظلم؛ لأن الله تعالى: ﴿لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الروم: 27].

ومن ثم فهي العقيدة الوحيدة التي يمكن أن ينبثق منها أو يقوم عليها أقوم منهج للحياة. ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء: 9].

ب. أنها عقيدة خالدة: فالعقيدة الحقّة لما كانت ربّانية لزم أن تكون عقيدة ثابتة في أصولها أولاً، وشاملة لكلّ الناس وفي كل زمانٍ ومكانٍ ثانياً، وهذا يعني أنها تمتلك مقومات الخلود والخاصية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [سورة يونس: 64].

وكمال العقيدة وخلودها هو الذي يُطمئن النفس في أنّ السعادة الإنسانية بشقيها المادّي والمعنوي تكمن في اعتماد مثل هذه العقيدة وتنفيذ غاياتها، وأنّ الشقاء يترتب على جحودها وترك العمل بها.

ج. أنها عقيدة تخلق الإحساس المؤكّد بالمسؤولية في ضمير معتنقيها والمؤمنين بها تجاه خالقهم ومجتمعهم؛ وذلك باعتبار أنّ العقيدة الحقّة ليست من نتاج الإنسان وبنات تصورات وأفكاره، وهذا ما يوجب احترامها والالتزام بها. كما أنّ العقيدة الربّانية مثلها الأعلى هو الله تعالى، وهو واقعٌ عينيٌّ وواقعيٌّ منفصلٌ عن ذات الإنسان؛ وهذا ما يفرض وجود صلة موضوعيّة

وواقعيّة بين الإنسان وهذا المثل الحقيقيّ الأعلى [انظر: الصدر، محمّد باقر، المدرسة القرآنيّة، ص 152]، وهذا ما يفسّر لنا كيف أنّ الأنبياء والأولياء كانوا من أصلب الثوّار وأخلصهم على طول مسيرة التاريخ.

3. فطريّة العقيدة

ولعلّها من أجلّ السمات؛ إذ إنّ العقيدة السليمة عقيدةٌ منسجمةٌ تمام الانسجام مع الفطرة البشريّة؛ لأنّها وببساطةٍ تلبّي كلّ الجوانب الأصيلة فيها؛ كما أنّها تنسجم مع ما يدور في خلد الإنسان من أسئلةٍ وأفكارٍ ملحّةٍ حول وجود خالقٍ مدبّرٍ لهذا الكون العظيم، حتّى قبل أن يعرف الإيمان أو يتعلّمه.

وليس هذا بالأمر الغريب؛ إذ إنّ خالق الإنسان العليم بحاله هو الذي شرّع له من الدين ما يناسب فطرته التي خلقه عليها: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: 14].

والتجربة الوجدانيّة أكبر شاهدٍ على موافقة الفطرة الإنسانيّة للعقيدة الحقّة القائمة على الإخلاص لله وحده، فما أن يصاب الإنسان بضراً أو يشرف على هلاكٍ، وتعجز أمام هذا الخطب كلّ القوى المادّيّة، فإنّه يلتجئ إلى الله - تعالى - في تذللٍ وخضوعٍ، ويستوي في ذلك الكافر والمؤمن على السواء.

4. واقعيّة العقيدة

وهي إحدى مزايا العقيدة الحقّة وتعني أنّ متعلّق مثل هذه العقيدة هو حقائق موضوعيّة ذات وجودٍ حقيقيٍّ، فهي ليست مجرد تصوّراتٍ عقليّةٍ محضةٍ أو مثاليّاتٍ لا توجد إلّا في داخل العقل الإنسانيّ كما يدّعي ذلك بعض

أصحاب الفلسفات المثالية الباطلة [سميرة عمر مجوم، أثر العقيدة في الفرد والمجتمع، ص 4].

فالإله الحق في التصور الإسلامي مثلاً موجودٌ مريدٌ وفَعَّالٌ لما يريد، بل ويمكن إدراك آثاره الواقعية وتديره المستمر. والمؤمن الحقيقي هو من يتعامل مع الحقيقة الإلهية متمثلةً بآثارها الإيجابية وفاعليتها الواقعية. [انظر: سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي، ص 169]

وتنقسم العقيدة تبعاً لواقعيتها أو مطابقتها للواقع إلى عقيدة صحيحة، وهي المطابقة للواقع؛ مثل التصديق اليقيني بوجود الله - تعالى - ووحدانيته، فهو اعتقادٌ بعقيدة صحيحة؛ لأنها موافقةٌ للواقع، وعقيدة باطلة، وهي المخالفة للواقع؛ مثل اعتقاد النصارى أن الله ثالث ثلاثة، فهو اعتقادٌ، ولكنه باطل؛ لأنه مخالفٌ للواقع.

5. الاعتدال والوسطية

ووسطية العقيدة الحقّة تعني أنها عقيدة تقع ما بين الغلوّ والمجافاة أو بين الإفراط والتفريط الاعتقاديّين، وهذه الوسطية هي ما عبّر عنها قرآنياً بقوله سبحانه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الفاتحة: 5].

فالعقيدة الحقّة تنبذ التشدد والغلوّ بغير الحق، وترفض في مقابل ذلك المجافاة؛ أي التساهل واللامبالاة في الاعتقاد.

وتُعدّ سمة الوسطية أو الاعتدال من أظهر خصائص العقيدة الصحيحة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [سورة البقرة: 143]، وقد جاءت هذه الآية في مقام الامتنان على المسلمين، ممّا يدلّ على صوابية المسلك

الوسطيّ في الرؤية الإسلاميّة عمومًا.

6. شموليّة العقيدة

فالعقيدة الحقّة لا تقتصر على تنظيم علاقة الإنسان بخالقه فقط، أو تختصّ بقوم أو طائفة كاليهود أو غيرهم، بل من خلال تشريعاتها تنظّم علاقة الإنسان بخالقه وبأخيه الإنسان فردًا وجماعةً معًا؛ فهي تلبيّ كلّ حاجات الإنسان المادّيّة والمعنويّة، الفرديّة والاجتماعيّة. وهذه الحاميّة الإلهيّة الشاملة من أهمّ ما امتاز به الدين الإسلاميّ وعقيدته الحقّة عن غيره من العقائد والديانات الأخرى.

الثالث: أسباب الانحراف العقديّ

إنّ معرفة أهمّ أسباب الانحراف العقديّ وأكثرها تأثيرًا في قضيّة فساد العقيدة وانحرافها هي مقدّمةٌ ضروريّةٌ لكيفيّة تشخيص ظاهرة الانحراف العقديّ وعلاجها؛ إذ لو لم تكن لدينا المعرفة الكاملة والصحيحة بتلك الأمور؛ فإنّ أيّ عمليّة تشخيص أو معالجة لظاهرة الانحراف العقديّ، وأعراضها وآثارها المترتبة عليها لن تكون مجديّة وفعالة. قال أمير المؤمنين عليّ ؑ: «لكلّ ضلّة علّة، ولكلّ ناكث شبهة» [نهج البلاغة، الخطبة 148].

وبالنظر الشاملة المتوازنة نستطيع أن نجزم بأنّ الأسباب والدوافع متشابكة ومتداخلة، فالظاهرة التي أمامنا - الانحراف العقديّ - ظاهرة مركّبة ومعقّدة جدًّا.

إلا أنّ هذه الظاهرة وكأيّ ظاهرة أخرى لها أسباب ودوافع تجب معرفتها وتحليلها؛ ولذا سوف أكتفي ببيان الأسباب العامّة للانحرافات العقديّة دون

الدخول في تفاصيل الانحرافات العقديّة المختلفة؛ لأنّ ذلك سوف لا تسعه هذه الدراسة المختصرة، ويمكن تقسيم تلك الأسباب بشكل عامّ إلى:

النوع الأول: الأسباب المعرفيّة

وهي ناشئة عن الخروج عن المسالك المعرفيّة الصحيحة منهجاً ودليلاً وحجّة، أو نتيجة اعتماد المبادئ غير الصالحة للاستعمال في تحصيل المعرفة. [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 55]

وتُعَدّ الأسباب المعرفيّة من أخطر الأسباب وأكثرها انتشاراً في حصول الانحرافات العقديّة في المجتمعات الإنسانيّة؛ ذلك أنّ أصحاب الفكر المنحرف معرفياً لا يكتفون بإعلان انحرافهم وهشاشتهم الفكرية فحسب؛ بل يسرفون في السعي لتضليل الناس أو تكفيرهم مستبشرين بذلك دماءهم. فالعقليّة المنحرفة معرفياً عقليّة مؤدلجة ومنغلقة عن الآخر المخالف. ومن أهمّ مناشئ الانحراف المعرفيّة:

أ. ضعف البنية العقديّة وهشاشتها

قد يكون سبب انحراف بعض المنحرفين عدم امتلاكهم القدرة على التمييز والنقد لكلّ ما يُعرض أمامهم من أفكارٍ وشبهاتٍ، فيكون هذا الأمر باباً للوقوع في الانحراف العقديّ، بينما لو تريت حتّى يزداد علماً ورسوخاً لكان قراره مختلفاً تماماً، ومن هذا الباب تأتي المقولة المشهورة لفرانسيس بيكون (1561 - 1626م) رائد المنهج التجريبيّ: «إنّ جرعة ضئيلة من الفلسفة قد تميل بذهن الإنسان الى الإلحاد، غير أنّ التعمّق في دراسة الفلسفة يُلقِي بالإنسان في أحضان اليقين» [انظر: محمد العوضي، ملاحظة من بلدي، ص 1].

ولعلّ من أهمّ الأسباب المنطقيّة لهشاشة الفكر والعقيدة:

أولاً: قَصْر المعرفة على البعد الحسّي، وهذا ما أدّى إلى إنكار وجود الله - تعالى - وكلّ ما وراء الطبيعة من عوالم، أو عدم الاعتقاد ببعض العقائد ذات البعد الغيبيّ المحض.

ثانياً: توهم التضادّ بين الدين والعلم. وهذا ما نجده من توظيف غير علميّ من قبل الملحدّين أو اللا دينيّين لبعض ما طُرِح من فرضيّاتٍ أو نظريّاتٍ علميّة، أو تطوير لها كنظريّة النشوء والارتقاء، أو نظريّة التطوّر لدى دارون - الّتي كان لها دورٌ كبيرٌ في العالم حين ظهورها - وبعض أبحاث الفيزياء الذريّة وعلوم الأحياء والجينات وغيرها، إذ قاموا باستغلالها بطريقةٍ غير معرفيّة ولا علميّة في ادّعاء تضادّها مع العقيدة الدينيّة والهدف من كلّ ذلك إنكار وجود الله الخالق، والقول بالصدفة، وإشاعة الإلحاد واللا دينيّة والانحلال في المجتمعات المختلفة.

285

ثالثاً: تبني الأحكام الوهميّة؛ وهي جميع الأحكام الّتي ينشأ الحكم بها اعتماداً على حال خيالنا قدرةً وعجزاً واضطراباً. [ناصر، محمد، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 56]

رابعاً: الجهل بالمنطق، والاستئناس بالحسّ والعرف العامّ الاجتماعيّ، كالجهل بالفرق بين عدم العلم بالشيء الذي هو من الجهل بالشيء، وبين العلم بعدم الشيء [المصريّ، أيمن، نهاية حلم "وهم الإله"، ص 82]

ب. الجهل بالدين ومقاصده

يُعَدّ الجهل الواضح بالدين ومقاصده من أقوى العوامل المؤدّية إلى ظهور

الانحرافات والشبهات العقديّة المختلفة؛ إذ إنّ البيئة الجاهلة تُعدّ مكاناً خصباً لنمو البدع والانحرافات البالية وانتشارها.

فكما أنّ سبيل الهداية والحقّ يستنير بالعلم الذي دلّ عليه العقل والنصّ الثابت عن المعصومين عليهم السلام، فإنّ سبيل الضلال والانحراف يكون بالجهل والإعراض عن منهج العقل والرسول وأئمة الحقّ. قال الإمام عليّ عليه السلام: «الجهل مضلّة» [الآمديّ، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 1، ص 12، 258].

إنّ أدنى تأملٍ في واقع أكثر المنحرفين عقديّاً من الغلاة والمتطرفين أو اللادينيين والملاحدين يقودنا إلى حقيقة أنّهم يتميّزون في الغالب بالجهل بالدين ومقاصده، ولعلّ أهمّ أسباب الجهل بالدين ومقاصده:

أولاً: التأويل الفاسد والتفسير الخاطي لنصوص الكتاب والسنة، أو التمسك بظواهر النصّ دون النظر إلى المقاصد والغايات الدينيّة والشرعيّة.

ثانياً: الضعف المنهجيّ في كنيّة التعامل مع النقل والعقل، أو الجهل بالمنهج العقليّ البرهانيّ نتيجة عدم معرفة المساحات المشروعة لنفوذ العقل، والناس - كما قال أمير المؤمنين عليه السلام - أعداء ما جهلوا.

ثالثاً: التقليد الأعمى في العقيدة، ويشكّل مثل هذا التقليد المذموم مخاطر جمّة على عقيدة الفرد المسلم، فقد يكون سبباً للكفر والإلحاد، أو سبباً لموالاتة الكافرين والمنحرفين، أو مسخاً للشخصيّة أو الهوية الإسلاميّتين؛ نتيجة الاقتداء بالكفار والمنحرفين عقديّاً واتباع نهجهم في الحياة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 117].

كما أنّ التقليد الأعمى للآخرين دليلٌ واضحٌ على عدم الثقة بالنفس،

وكاشف عن ضعف الإحاطة بالعقيدة الإسلامية وثوابتها؛ ولذا يُعدّ من أسباب فساد العقيدة المهمّة في الماضي والحاضر.

وقد حدّر القرآن الكريم من التقليد غير الواعي والمجرّد عن كلّ عقلٍ أو ضابطٍ شرعيٍّ، وإن كان حقّاً في مواضع عدّة من كتابه الحكيم؛ ولذا لا بدّ من التفكير والنقد العقلانيّ والمطالبة بالدليل. قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة النمل: 64].

كما رفض الإسلام التّعصّب لما سار عليه الآباء والأجداد فكراً وسلوكاً، والتمسك به وإن كان باطلاً؛ لأنّ ذلك من أجلى مصاديق التقليد الأعمى التي يرفضها العقل، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة: 170].

ج. اعتماد خطابٍ دينيٍّ غير عقلانيّ

يُعدّ الخطاب الدينيّ من أكثر الخطابات تأثيراً ووقفاً في نفوس المجتمعات المتديّنة، خصوصاً خطابات بعض الرموز الدينيّة المعروفة، ومن ضمنهم بعض الرموز المتطرّفة من ذوي الميول التكفيرية أو المغالية.

والمشكلة الأهمّ أنّ التأثير السلبيّ لهؤلاء المتطرّفين عقديّاً لا ينحصر بذلك فحسب، بل يتعدّى تأثيره السلبيّ إلى الإضرار بالصورة النقيّة والأصيلة للدين والعقيدة الإسلامية.

فالخطاب الدينيّ عموماً ينبغي أن يكون معتمداً على التفكير العقلانيّ البرهانيّ وموجّهاً للعقل والروح معاً، مبتعداً في كلّ ذلك عن البدع والخرافات

العقدية الموجبة لإثارة الفتن والعصبيات؛ فإنّها حواضن التكفير والغلو والتطرف والبغضاء.

ولذا لا بدّ من تجديد شرح المفاهيم العقدية بلغةٍ عصريّة، وخطابٍ دينيّ معتدل، كما ينبغي أن لا تكون الأمة أسيرةً لمفاهيم تاريخيّة مغلوطة، أو رهينةً لعقائد قديمةٍ وباليةٍ وإن أظهرت وزُينت في ثوبٍ جديدٍ.

النوع الثاني: الأسباب النفسية

وهي الدوافع النفسية التي يمكن أن تدعو الفرد إلى الانحراف العقديّ وإن لم يشعر بها في نفسه، ولكنّها سبقت إلى فكره وقلبه، فيعزّز عليه عند ذلك أن يتخلّى عنها حتّى وإن ظهر الحق.

وهي أسبابٌ منشؤها في الغالب اعتماد خبراتٍ وتجارب ذاتيّة ناقصةٍ وغير مكتملةٍ شكّلت عُقدًا نفسيّةً لدى ذلك المنحرف، فلا تتضمّن جنبه معرفةً أو علميّةً موضوعيّةً، بل تشكّل مجرد أسبابٍ ذاتيّةٍ ووهميّةٍ لها انعكاساتها ومظاهرها الروحية والسلوكيّة السيئة.

فالانحرافات العقدية لا يشترط أن يكون سببها معرفيًا كهشاشة الفكر، أو الجهل بالدين ومقاصده، بل ربّما تنشأ حتّى مع امتلاك المستوى العالي من العلوم العقلية والدينية؛ وذلك نتيجة الافتقار إلى التوازن النفسي، فالنظرة الموضوعيّة والمنهج الوسط من بين الاتجاهات المتطرفة أو المفرطة أمرٌ يتّسم بالصعوبة، ولا يمكن تحقيقه إلّا من خلال الذوق السليم، والاستعانة بالتوفيق الإلهيّ، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَزْدَادَ عِلْمًا وَلَمْ يَزِدْهُدَى لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا» [الكاشاني، المحجّة البيضاء، ج 1، ص 126].

ومن أهمّ عوامل تلك الأسباب النفسيّة:

أ. اتّباع الهوى:

وهو سببٌ أساسيٌّ، بل هو أساس كلّ خرافةٍ أو بدعةٍ عقديّةٍ ومنشؤها. واتّباع الهوى أصلٌ تتفرّع منه بقيّة أغصان شجرة الأسباب الأخرى، فالهوى قد يكون سبباً لرفض البدهيّات العقليّة، كما أنّ اتّباع الهوى قد يؤدّي إلى التعسّف في التأويل والتفسير، وردّ النصوص الشرعيّة الصريحة والثابتة.

ولم أجد أروع من كلام الإمام عليّ ʒ في ذمّه للهوى وفي عدّة مواضع، يقول ʒ: «الهوى عدوّ العقل». [الأمديّ، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 1، ص 13 و 321]، و«غلبة الهوى تفسد الدين والعقل» [الأمديّ، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 2، ص 508].

ويُعدّ الإعجاب بالرأي وما ينشأ عنه من تكبرٍ وغرورٍ معرفيٍّ وحبٍّ للظهور والشهرة من أكثر الأسباب النفسيّة المنتشرة في الأوساط الدينيّة والعلميّة تأثيراً في حصول الانحرافات العقديّة والسلوكيّة. وكلّها خصالٌ يؤدّي طغيانها واستفحالها إلى الضلال والانحراف العقديّ والسلوكيّ، فقد روي عن عليّ بن أبي طالب ʒ قوله: «مَنْ أُعْجِبَ بِرَأْيِهِ ضَلَّ، وَمَنْ اسْتَعْنَى بِعَقْلِهِ زَلَّ، وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ ذَلَّ» [المجلسيّ، بحار الأنوار، ج 1، ص 160].

ب. الرغبة في التحرّر والانفلات من القيود التي يفرضها الالتزام بالعقيدة الحقّة؛ بسبب سطوة الشهوات والغرائز ومحاولة الهروب من الشعور بالذنب ووخز الضمير الناتج عن الكفر والمعصية والعصيان.

ويُعدّ لهذا السبب من أبرز أسباب الانحراف العقديّ بين الشباب والمراهقين، إذ يتعارض الاستمتاع بالشهوة مع الشعور بالذنب ووخز الضمير،

ويكون على المرء أن يختار بين طاعة الله أو الانخراط في الشهوات، فيكون قراره هو التخلّص من الدين وعقيدته الحقّة، وما يستتبعهما من تكاليف والتزامات؛ وذلك لأنّ إثبات المبدإ الإلهي، والإيمان بخالقية الله وحكمته يُعدّ منطقيًا لوجوب الالتزام بمجموعة من العقائد ولوازمها السلوكية التي تفرض على الإنسان الشعور بالمسؤولية في كلّ ممارساته وأفعاله الاختيارية. [انظر: مصباح (يزدي)، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 120]

ج. ردّة فعلٍ نفسية ناشئة من التطرّف والجمود الدينيّ وسوء تصرّف بعض رجال الدين من الجاهلين بالدين الأصيل، أو المتبعين لأهوائهم وشهواتهم.

وهناك الكثير من الشواهد الواقعية والمسجّلة التي غالبًا ما يكون منشؤها مجرد ردّة فعلٍ نفسيةٍ ساخطةٍ على بعض الرؤى الدينية المتزمتة، أو صرخة احتجاج في وجه بعض الممارسات غير الإنسانية التي تقوم بها بعض الجماعات الدينية المتطرّفة. ومما يدل على ذلك أنّ بعض الشباب المسلم الذي يعيش حالة ضياع ونفورٍ من الدين عندما يتمّ الحديث معه بهدف رفع شُبّهاته العقديّة يفصح في كلامه أنّ أساس عدم قبوله للدين الحقّ إنّما هو نتيجة نفوره من تلك النسخة المشوّهة والفظيعة التي يُراد تقديمها عن الإسلام. وهناك الكثير ممّن ألدّوا كان إلحادهم ردّة فعلٍ نفسيةٍ من التشدّد والتطرّف الدينيّ والتشدّد الاجتماعيّ الذي يتربّي عليه الشخص، فيؤدّي به إلى نفورٍ من الدين والتدين. [انظر: البراء العوهلي، لماذا يلحد بعض شبابنا؟ ص 1]

النوع الثالث: الأسباب الاجتماعية

وتتمثّل بالظروف والأوضاع الاجتماعية السيئة التي تظهر في بعض

المجتمعات والشعوب، حيث تضع الرؤية الصائبة على قاصري النظر وضعاف التفكير منهم. [انظر: مصباح (يزدي)، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 121]

فالإنسان يتأثر عادةً - إيجاباً أو سلباً - بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، فإن كانت صالحةً، قادت به إلى الصلاح، وإن كانت فاسدةً قادت به إلى الفساد، وهو سببٌ مطردٌ تقريباً، وهذا السبب لا يكاد ينكره إلا من خالف وجدانه، والوقائع والتجارب الحياتية تثبت ذلك.

فهناك من الأفراد من كانوا في بداية أمرهم من الصالحاء، ويملكون قدراً معتدلاً به من المقدمات الإيمانية، لكنّها لم تستطع مقاومة العقل الجمعيّ لمادة الانحراف، وتتمثل الأسباب الاجتماعية بمجملة من العوامل من أهمّها:

أ. الإعجاب بالكفار والتشبه بهم

وهو أحد أسباب الانحراف العقديّ الكاشفة عن ضعف المناعة العقديّة والإيمانية في أفراد المجتمع، نظير ما قاله بنو إسرائيل لنبيهم ﷺ: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 138].

فالإعجاب بما عند غير المسلمين من أفكار وعادات، وربطها بما لديهم من تطوّر ماديّ، أثر في نفوس البعض، ممّا حدا بهم إلى مجاراتهم والتشبه بهم، وتقليدهم في أفكارهم وسلوكهم، وأساليب حياتهم المختلفة؛ إعجاباً بهم وتأثراً بما وصلوا إليه من تقدّم وتطوّر ماديّ، فكان ذلك عاملاً من عوامل الانحراف العقديّ التي أثّرت في المجتمعات الإسلامية، وأفقدتها الثقة بما لديها من موروث دينيّ وحضاريّ. [ضامري، إسهامات المسجد في مواجهة الانحرافات الفكرية والخلقية، ص 153]

ب. الحروب والصراعات الاجتماعية

وهي من العوامل المغذية لظهور الانحرافات العقديّة المتطرّفة أو المغالية وانتشارها، خصوصاً في البيئات الاجتماعية التي تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والحاصلة بسبب عدم ملاءمة ظروف الحياة لحصول الصراعات والحروب والخصومات والمنازعات وشيوع الحرمان والفقر وحالة الفوضى، والمصائب والابتلاءات والبطالة .

ج. معايشة وصحبة أهل الأهواء والبدع

وتعدّ الصحبة السيئة من أخطر العوامل الاجتماعية المؤثرة في حصول الانحرافات العقديّة المختلفة. وقد بين النبي الأكرم ﷺ أثرها الكبير في ميل الإنسان واتجاهاته بقوله: «مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إمّا أن يجذيك، وإمّا أن تبتاع منه، وإمّا أن تجد منه ريحاً طيبةً، ونافخ الكير إمّا أن يحرق ثيابك، وإمّا أن تجد منه ريحاً خبيثةً» [البخاري، صحيح البخاري، ج 3، ص 63، ح 2101].

ولا شك أنّ لرفقاء السوء - وهم مجموعة الأفراد المقاربين للإنسان في عمره ومنزلته الاجتماعية - دوراً كبيراً في عقيدة الفرد، خصوصاً مع وجود شخصية ضعيفة أو لديها الاستعداد الذاتي للانحراف [انظر: أبو عمرة، فايز حسان، أسباب الغلوّ الفكريّ وسبل علاجه في ضوء القرآن الكريم، ص 133]، قال رسول الله ﷺ: «المرء على دين خليله وقرينه» [الكليني، أصول الكافي، ج 2، ص 375].

ومن هذا المنطلق يتّضح لدينا سبب اهتمام الإسلام بالمواخاة بين المسلمين، فالأخوة الإسلامية فكرة عظيمة تحمي المجتمع من الوقوع بالانحراف بكلّ

أنواعه، وتضفي على الحياة الطمأنينة والأمن بمحافضة كل أخ على أخيه من الوقوع في الأخطاء، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [سورة الحجرات: 10].

د. تفكك الأسرة وضعف الرقابة فيها

تمثل الأسرة المجتمع الصغير بالنسبة للأبناء، ومن خلالها ينطلقون إلى المجتمع الكبير حاملين معهم ما اكتسبوه من مجتمعهم الأول من عقائد وعادات وأفكار.

وتنبع أهمية الأسرة في أنها تلعب الدور الرئيسي في الإبقاء على نسق الحياة الاجتماعي واستمراريته، من خلال تنشئة أبنائها وتنميتهم وحمايتهم، ومن خلال غرسها ونقلها للعقائد والقيم الروحية والدينية والأخلاقية إليهم.

إن حرمان الطفل من حنان الأبوين أو أحدهما أو معاملته بالقسوة منذ صغره، أو سوء العلاقة بين الزوجين، يساعد كثيراً على أن ينشأ الطفل قاسياً ناقماً على مجتمعه، وهذا ما يجعله يتخذ من الانحراف بمختلف أنواعه وسيلة للثورة على كل التقاليد والأعراف لبيئته ومجتمعه.

وقد أشار النبي محمد ﷺ إلى أثر الوالدين في تنشئة أبنائهم العقدية بقوله: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 3، ص 281].

هـ. الأسباب الوراثية

ولهذا ما أثبتته البحوث العلمية المتأخرة في علوم الوراثة وتطبيقاتها، التي أكدت على أن الوراثة البايولوجية لا تختص بالخصائص والصفات الجسدية فحسب، بل تشمل الكثير من الصفات النفسية والخلقية والعقلية أيضاً؛ لأنها

عبارة عن: «انتقال سماتٍ عقليةٍ وبدنيةٍ من الوالدين إلى الأبناء من خلال المورثات» [عبد المنعم الحفني، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ج1، ص 353].

والصحيح أن الصفات الوراثية البيولوجية أو الاجتماعية لا تتصف بصفة الحتمية، بل إنها تسلك سلوك عاملٍ مساعدٍ فقط في سلوك الإنسان، فهي ليست قضاءً حتمياً وقدرًا لازماً.

إنّ الأساليب التربوية وعوامل المحيط إن اتفقت مع تلك الصفات الوراثية ظهرت بسرعةٍ وبقوةٍ، وإن خالفها فإنّ التربية تتغلب على الوراثة، والمحيط يكون أقوى من الصفات الموروثة؛ ولهذا فإنّ الإسلام يهتم بتربية الأفراد الذين يملكون تربةً مساعدة للفساد والانحراف، ويأمل باحتمال إصلاحهم وسلوكهم سبل السعادة [محمدتقي فلسفي، الطفل بين الوراثة والتربية، ص 131].

الرابع: طبيعة الانحرافات العقديّة وطرق علاجها

بعد تلك الجولة السريعة في الأسباب المعرفية والنفسية والاجتماعية الشائعة والأساسية التي كانت منشأً لوجود الانحراف والتطرف العقديين، والآثار الفردية والاجتماعية الضارة المترتبة عليها، يأتي الحديث في بيان حقيقة مشكلة الانحراف العقدي وطرق وأساليب المعالجة الفعالة للقضاء أو الحد من غلواء ظاهرة الانحراف العقدي وتشكلاتها ومظاهرها المختلفة.

1. أساليب علاج الانحراف العقديّ

إنّ مشكلة الانحراف العقديّ هي في حقيقتها مشكلتان وليست مشكلةً واحدةً، والمشكلتان هما: مشكلة الفراغ العقديّ، ومشكلة منافذ الفساد [الشيرازي، منشئ الضلال ومباعد الانحراف، ص 199]؛ ولذا فإنّ هنالك حاجةً وضرورةً لوجود نوعين مختلفين من أساليب العلاج هما:

الأسلوب الأوّل: علاج مشكلة الفراغ العقديّ

أصل مشكلة الفراغ العقديّ تعود إلى أنّ النفس الإنسانيّة لا تقبل الجهل والفراغ أبداً، ولا تستأنس بهما، وترفض أن لا يكون لديها العلم بما تواجهه من أسئلةٍ وقضايا ضروريّة، خصوصاً أسئلة الإنسان المصيريّة التي تحدّد موقفه من هذه الحياة: من أين جاء؟ وإلى أين ينتهي؟ ولماذا وُجد؟

فإذا لم تحصل النفس البشريّة على الأجوبة الصحيحة عن تساؤلاتها، أسرعّت إلى تعبئة ذلك الفراغ بما لديها من أهواءٍ وأفكارٍ، وبما يزوّدها به أصحاب العقائد الوضعيّة والدينيّة المحرّفة من شبهاتٍ وتصوّراتٍ خاطئةٍ.

وكما قال أبو العتاهية:

إنّ الشباب والفراغ والجدة مفسدةٌ للمرء أيّ مفسدة!

ولا شكّ أنّ تلك الأفكار الخاطئة ستكون سبباً للضلالة ولا ارتكاب الأخطاء واجترار المعاصي؛ نتيجة غياب الغايات الكبرى والمقاصد العليا، خصوصاً في نفوس الشباب اليافع وعقولهم. فالفراغ الفكريّ من أخطر ما يهدّدهم؛ إذ يجعلهم عرضةً لأيّ تغذية عقديّة منحرفة.

والنتيجة النهائية للفراغ الفكري هي أن يسود المجتمع خليط من الأفكار الفاسدة، والخرافات والتصورات الوهمية والعادات الجاهلية، ويصبح المجتمع مفتوح الثغور لكل فكرٍ ضالٍّ. فالفراغ الفكري والعقدي لا يؤدي إلى الجهل والفراغ فقط، بل يسمح أيضًا بدخول الآراء والمعتقدات الباطلة.

ويتمّ علاج مشكلة الفراغ الفكري في العقيدة من خلال:

أولاً: تقديم الأجوبة النظرية والعلمية حول الأسئلة والشبهات المثارة حول العقيدة الإسلامية، والتركيز على بيان محاسن الإسلام ومزاياه العظيمة، وتقوية الاعتزاز به.

ثانياً: التوصية بتعزيز الروافد المعرفية السليمة تقويتها، من خلال إقامة الدورات التعليمية والتوعوية المكثفة، التي من شأنها توضيح الحقائق ونشر الوعي والفكر المستنير.

ثالثاً: إنشاء مراكز الدراسات التحليلية والإرشادية والمدارس التخصصية بهدف تربية المبلّغين والخطباء والوعاظ الصالحين والأكفاء، الذين يتصدّون للضلالات والشبهات العقدية وتفنيدها، وتغذية عقول الناس بالعلم والمعرفة الدينية الصحيحة. [المصدر السابق]

رابعاً: الاهتمام بمراكز سدّ الفراغ الفكري الأساسية وأهمّها:

➤ الأسرة: وهي المركز الأول والأقوى في ملء الفراغ الفكري في حياة الطفل، ولها الدور الأكبر في توجيهه وتكوينه عقدياً، وسدّ الطريق أمام حصول الانحرافات العقدية المختلفة.

وبالقدر الذي تقدّمه الأسرة للطفل من مميّزات تربوية، سيتمكن الطفل بالقدر نفسه من مقاومة الانحرافات العقدية والسلوكية في المجتمع.

➤ المؤسّسات التعليميّة: وهنا تلعب المدرسة والمؤسّسات التعليميّة المختلفة عموماً دوراً كبيراً في ربط التعليم بعقيدة الأمة وهويّتها الصحيحة، وتنقية عقيدتها من الشوائب المخالفة لأصول العقيدة الإسلاميّة ومسائيلها المختلفة.

ولذا لا بدّ من إصلاح الخلل في مناهج الدراسة الدينيّة التي لا تزرع اليقين العقديّ في النفوس، والاهتمام بترسيخ ملكة التفكير الناقد، وتنمية القدرة على إصدار الأحكام الصائبة.

فالتعليم الدينيّ الذي لا يُنمي الفكر الناقد، والمفتقر للمنطق العقليّ في مناقشة الموضوعات العقديّة الخلافية، والمعتمد على أسلوب التسلّط في إيصال المعلومات والأفكار، يؤدّي إلى الإحساس بالقهر وروح التمرد، خصوصاً لدى الفئات العمرية المراهقة.

ومما لا شكّ فيه أنّ العملية التعليميّة ما دامت تسير في طريقها السليم، فإنّها - بلا شكّ - ستُخرج أفراداً ذوي سلامة فكريّة وعقديّة، وذوي مقاومة كافية إلى كلّ التيارات الضالّة والمنحرفة.

الأسلوب الثاني: علاج مشكلة منافذ الفساد

إنّ مشكلة فساد العقيدة وانحرافها ليست نتاج مشكلة الفراغ الفكريّ فحسب، بل هنالك منافذ وممّهّدات للفساد والإفساد، وهي ليست فكريّة بالضرورة، بل إنّها تهَيّئ الأنفس لتقبّل الأفكار المنحرفة، وهذه المنافذ يلزم أن تُسدّ قدر الإمكان، وإلاّ تحوّلَت إلى أدوات بأيدي المدّعين يعبرون من خلالها إلى مآربهم وأهدافهم. [المصدر السابق، ص 200]

ولذا فإنّ العلاج الحقيقي للعقيدة الفاسدة لا يقتصر على نقد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها تلك العقائد الضالّة وتفنيدها ودحض حججها بالمناقشة العلميّة؛ فهناك الكثير من المنحرفين يعلمون بأنّهم على ضلالٍ، لكنّ المشكلة أنّهم أصبحوا أسرى شبك حاجاتهم ومصالحهم المادّيّة والدينيّة.

فالمطلوب إذن هو سدّ كلّ هذه المنافذ، أو تقليل أثرها قدر الإمكان، ويتمّ ذلك من خلال عدّة ممارساتٍ، فمن جانبٍ يتمّ تطعيم أفراد المجتمع المسلم ضدّ كلّ الأفكار الجاهليّة والمنحرفة التي يُخشى من تسلّلها إليهم، ومن جانبٍ آخر العمل على عزل المجتمع المسلم عن أفكار المجتمعات الضالّة والمنحرفة وثقافتها. ومن جهةٍ أخرى يجب العمل على طرح الضدّ النوعيّ لتلك العقائد الفاسدة، والمتمثّل بالعقيدة الإسلاميّة الحقّة وبيانها بأسلوبٍ يراعي حاجة العصر ومتغيّراته ومشكلاته وذهنيّته.

كما ينبغي العمل على توفير كلّ الحاجات الجسديّة المادّيّة والروحيّة المعنويّة وبمختلف أنواعها؛ لأنّ غيابها أو نقصانها قد يُمهّد أو يهيئ الأجواء للانحراف والضلال العقديّ وشيوعه. [المصدر السابق]

خامساً: طرق معالجة الانحرافات العقديّة

إنّ طرق معالجة الانحرافات العقديّة أو مكافحتها ينبغي أن تكون منسجمةً مع أسبابها ومناشئها، فالأسباب المعرفيّة للانحراف مثلاً يتمّ علاجها من خلال الدليل البرهانيّ العقليّ، والأسباب النفسيّة له يتمّ علاجها من خلال التهذيب وجهاد النفس والتربية، والأسباب الاجتماعيّة يتمّ علاجها من خلال التنشئة الاجتماعيّة الصحيحة. ولكن بشكلٍ عامّ هنالك ثلاث طرقٍ أساسيّة في مواجهة أسباب الانحرافات العقديّة وآثارها الضارة:

الأولى: الطرق الإنمائيّة التأسيسية

وهي الطرق التي تعتمد استراتيجية التنشئة العقديّة السليمة، من خلال الاهتمام بالجانب الإنمائيّ التأسيسيّ في التربية الفكرية والدينية والتعليم الدينيّ، وتتمّ هذه الطرق من خلال ثلاث مراحل ومستويات:

المستوى الأوّل: التربية الفكرية

ويُعَدّ هذا المستوى من أهمّ المستويات على الإطلاق، إذ يتمّ من خلاله معرفة المنهج العلميّ الموصل للحقائق العقديّة الصائبة. وفي هذا المستوى تتمّ تنمية التفكير العقلانيّ وترشيده بالعقيدة.

المستوى الثاني: التربية الدينية

وهي عبارة عن النشاط الدينيّ والممارسة العملية للدين، والتي تترك أثرها الواضح في عقيدة الفرد والمجتمع. ويجب العمل في هذا المستوى على تقوية ملكة الإيمان والتقوى في النفوس وتنمية الضمير الخلقّي، وذلك عن طريق جهاد النفس وغرس القيم والفضائل والآداب والأخلاقيّات والعادات الاجتماعيّة الكريمة التي تدعم حياة الفرد وتحثّه على أداء دوره في الحياة بشكلٍ أفضل.

المستوى الثالث: التعليم الدينيّ

ويتمّ من خلال بناء وإعادة تأهيل المنظومة العقديّة للفرد والمجتمع، وتثبيتها في النفوس بالدلائل والبراهين الجليّة، من خلال بناء منظومة فكرية عقديّة متماسكة، ومنسجمة مع الواقع والفطرة، وخالية من الثغرات،

وتلك هي عقيدة الإسلام الأصيل وفق رؤية أهل البيت عليهم السلام. [انظر: صالح الوائلي، مشروع التأهيل الفكري، ص 40]

إنّ من نتائج وثمرات التعليم الدينيّ الفعّال زيادة الوعي الفكريّ، وزيادة التثقيف الذاتي والجمعيّ. فأما الذاتيّ فيتمّ من خلال مطالعة الكتب النافعة، والاطلاع على حقيقة الأفكار والمبادئ الدخيلة والوافدة على مجتمعات المسلمين وعقيدتهم، وأما التثقيف الجمعيّ فيتمّ من خلال الدرس والتدريس اليوميّ للعقيدة الحقّة في المراكز التعليميّة الأكاديميّة منها والحوزيّة، والمشاركة والاستماع إلى محاضرات الأساتذة والخطباء، وبذلك يستطيع الفرد المسلم أن يميّز جيّدًا بين الفكر الأصيل والفكر الدخيل. [انظر: القزويني، دروس قرآنيّة في تركيبة النفس وتكاملها، ص 33 و 34]

الثانية: الطرق الوقائيّة التحصينيّة

وهذا الدور الوقائيّ هو في حقيقته مكملّ ومتّمّ للدور الإنمائيّ التأسيسيّ، بل ولا يقلّ أهميّة عنه؛ إذ يظنّ كثيرٌ من الآباء والأمّهات أنّ دورهم في تربية أولادهم ينتهي عند بلوغ الولد أو البنت سنّاً معيّنة، فيغفلوا عنهم ظنّاً أنّ أولادهم كبروا وحصلوا على التنمية والتوجيه الدينيّ والعقديّ الكافي، فلا حاجة لمتابعتهم ووقايتهم من أخطار الانحرافات العقديّة والأخلاقيّة، وهذا خطأ شائعٌ في التربية تنتج عنه مشاكل لا تُحمد عقبائها؛ لأنّ الفكر الهدّام ينتقل بسرعةٍ كبيرة، ولا مجال لحجبه عن الناس، فالحصانة العقديّة المتكاملة لا تحصل بمجرد منع الأفكار المنحرفة وحجبها عن الدخول إلى عقول الشباب واليافعين فحسب، فهذا يجعلهم في مزيدٍ من اللهفة لمعرفة، وإنّما يكون من خلال تبصير الناشئة بانحراف هذه الأفكار عندما تصل إليهم، فيعرفون

بعد ذلك كيف يتعاملون معها. [انظر: أحمد سالم، الانحراف والتطرف الفكري، ص 5]

ولا شك أنّ خطورة مشكلة الانحراف العقدي والآثار الجسيمة المترتبة عليها تتطلب منا أن نضع آليات للوقاية منها قبل التفكير في علاجها؛ وبذلك نجد من قابلية وجود مثل هذه الظاهرة الخطيرة حتى قبل وجودها. [المصدر السابق]

وأهم الطرق الوقائية الفاعلة في منع فساد وانحراف العقيدة الحقّة:

أ. الاهتمام بتفعيل دور مراكز الوقاية العقديّة في المجتمع وتقويتها، فالأسرة والمسجد والمؤسسات التعليميّة والتربويّة المختلفة لها دورٌ فعّالٌ في وقاية أفراد المجتمع وتحصينهم من الانحرافات العقديّة المختلفة، من خلال وظيفتها في التوجيه والإرشاد، والضبط والمتابعة والتقويم، وما تؤدّيه من دورٍ إيجابيّ في تعميق قاعدة الإيمان، وتأكيد مبدأ الوسطيّة والقُدوة الحسنة في المجتمع، وشغل أوقات الفراغ بالعلم النافع، والأثر الذي يمكن أن تحدثه العبادات في نفوس أفراد المجتمع. [المصدر السابق]

ب. دور وسائل الإعلام المختلفة - ممثّلة في الإذاعة المرئيّة والمسموعة، والصحف والمجلاّت، ودور الرقابة الفكرية والثقافية - في تنقية العقيدة الحقّة من الانحرافات والشبهات العقديّة المختلفة، بما لها من تأثير كبير في تعرية الأفكار والعقائد المضلّة والدخيلة، والتحذير منها، وبيان آثارها الدينيّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة الضارّة على الفرد والمجتمع.

ج. دعم فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكلّ ما من شأنه منع تسلل الانحراف العقدي وحفظ المجتمع من آثاره ومظاهره. [انظر: حسن ضامري، إسهامات المسجد في مواجهة الانحرافات الفكرية والخُلقيّة، ص 5]

الثالثة: الطرق العلاجية

وهي تلي الطرق الوقائية في حماية الفرد والمجتمع من الانحرافات العقديّة، فإذا لم تؤدّ الأولى دورها في سدّ طرق الفكر المنحرف من التغلغل في عقول الناس، فلا بدّ حينئذٍ من استخدام وسائل علاجية يتمّ من خلالها معالجة من انحرف في فكره وعقيدته، وهنالك بصورة عامّة أسلوبان في معالجة فساد العقيدة وانحرافها، وهما:

الأسلوب الأوّل: العلاج النظريّ

ويتم تحقيقه من خلال:

أ. إثراء البحث الكلامي وتعميقه أسوةً بالبحث الفقهيّ، والهدف من ذلك إقامة البراهين والأدلة في الدفاع عن العقيدة الحقّة، ودحض الشبهات العقديّة المختلفة.

ب. فتح باب الاجتهاد الكلامي: وهذا يُسهم في إيجاد مناخ يقبل التنوّع، وحرية الرأي، كما أنّه يسهم في تجاوز السطحيّة في فهم الدّين؛ نتيجة الجهل بأبعاده ومقاصده، وتجاوز كلّ التأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الدخيلة على البحث الكلامي. [محمد شقير، طرق العلاج لظاهرة التكفير، ص1]

ج. تحديد أصول الاستنباط العقديّ (قواعد الإثبات العقديّ)، وتدوينها، وتبويبها في إطار علم خاصّ أسوةً بعلم أصول الفقه؛ لأنّ بقاء القواعد الكلاميّة مبنوثةً ضمن علم الكلام التقليديّ معناه عدم نضج علم الكلام الذي يخدم العملية الاجتهاديّة الكلاميّة. ومن جهة أخرى، فإنّ وجود مثل هذا العلم واعتماده قواعد صحيحة ومنضبطة من شأنه أن يحدّ

من التخبّط الكلامي، والتعامل الملتبس مع بعض وسائل الاستدلال الكلامي وطرقه، كما نجد ذلك في الخلط الحاصل بين وسائل الإثبات العقدي، وبين وسائل الإثبات الفقهي، مع أنّ البون شاسعٌ جدًّا بين العِلَمين في الموضوع والوظيفة والغرض، كما في قضيّة الأخذ بخبر الواحد. [انظر: الحشن، حجّية خبر الواحد في العقائد، ص 3]

الأسلوب الثاني: أسلوب العلاج العملي

ويعني علاج ظاهرة الانحراف العقدي وثقافته من خلال علاج أسبابه ومبرراته وآثاره، باتّخاذ جملة من الإجراءات والآليات العملية التنفيذية، وأهمّها:

أ. العمل على غربة التراث التفسيري والروائي الإسلامي في المجال العقدي، بهدف تشخيص الأحاديث الموضوعة وعزلها؛ إذ يتّخذ منها أصحاب الدعوات الضالّة والهدامة عادةً مبرّرًا لقبول دعواتهم الفاسدة.

والعلاج العملي لما فسد من ذلك التراث إنّما هو بالعودة إلى كتاب الله وما صحّ من أحاديث النبي وعترته الطاهرة؛ ليكونا المصدر المُعتمد في مجال العقيدة، وليكونا المعيار والميزان الذي يوزن بهما أيّ نتاج معرفي ديني. [انظر: محمد شقير، طرق العلاج لظاهرة التكفير، ص 1]

ب. يجب أن يُعمد إلى التراث العقدي الفاسد والرائج لدى التيارات المنحرفة في الساحة المعاصرة بهدف تشريحه وتفكيكه ونقده، ومحاولة تعريته من أيّ نظرة قدسيّة تهدف إلى جعله متعالياً على النقد؛ إذ إنّ هذا التراث تشكّل في معظّمه متأثراً بظروف وأجواء ومعطيات غير صحيّة. [المصدر السابق]

ج. تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي تتصدّى للانحرافات العقديّة بمختلف أنواعها، والتي تتكفّل بعلاج ما فسد من عقيدة المجتمع، أو لا

أقلّ من أن تعمل على تقليل تأثير أخطار تلك الانحرافات وشرورها، وبالتالي تحقيق العلاج الشافي أو الاحتواء المناسب لها.

ومن جملة تلك الاستراتيجيات العملية وأهمّها:

➤ تعزيز دور العلماء وطلبة العلوم الدينيّة في توعية الناس بالعقيدة الصحيحة والثقافة الإسلاميّة الأصيلة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة في مسائل العقيدة المختلفة؛ لأنّ الفكر لا يعالج إلّا بالفكر، والعقيدة المختلة لا يمكن أن تعالج إلّا بالعقيدة الناصعة السديدة. [أحمد الشحّي، استراتيجية علاج الفكر المنحرف، ص 1]

➤ تجديد أسلوب الخطاب الدينيّ وتطويره؛ ليجمع بين الأصالة والمعاصرة، فيستمدّ أصالته وأصوله وقواعده وأحكامه من الكتاب والسنة الثابتة، ويواكب في أسلوبه وطريقة عرضه حاجة العصر ومتغيّراته ومشكلاته وذهنيّته، بحيث يكون قريباً من واقع الناس وقضاياهم، ملائماً لثقافتهم، يخاطبهم بما يعقلون، ويبين لهم الصواب فيما يحتاجون. [المصدر السابق]

كما يجب إشاعة التفكير العقلانيّ في ميادين العلوم الدينيّة، وتشجيع الأذكياء وأصحاب القابليّات العلميّة من طلبة العلوم الشرعيّة وغيرهم في مجال التّأليف والتّبلغ والالتحاق بالخطابة الدينيّة وذلك بهدف سدّ الفراغ في مجال الوعظ والإرشاد الدينيّ الذي قد يشغله بعض الجهلة والمنحرفين عقديّاً.

➤ ترسيخ ثقافة التعاون والتضامن والمسؤوليّة المشتركة بين الناس في مكافحة أسباب الانحراف العقديّ وآثاره. فليست مسؤوليّة الرقابة الاجتماعيّة للانحرافات العقديّة في المجتمع وعلاجها هي وظيفة علماء الدين والموجّهين التربويّين خاصّة، بل هي مسؤوليّة كلّ أفراد المجتمع، من علماء دينٍ ومرّبين وآباء وأساتذةٍ وأكاديميين وغيرهم. [المصدر السابق]

➤ احتواء المغرّرين بهم من أصحاب العقيدة المنحرفة، بمناقشتهم ومحاورتهم وبيان الحقّ لهم، ويتمّ ذلك من خلال إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحرّ الرشيد داخل المجتمع الواحد، وتقويم الاعوجاج بالحجّة والإقناع؛ وذلك لأنّ بديل التحاور هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرّية وغير موجهة، وهذا ما يضيف عليها نوعاً من القدسيّة والأهميّة المزيّفة، فكلّ ممنوع مرغوب، والحوار العقديّ بلا شكّ ذو فوائد جمّة إذا اعتمد الأسلوب الأمثل الذي يزيل عن أبصار من غرّرتهم الغشاوة؛ لكي يُرشدهم إلى الطريق الصحيح، امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل: 125].

➤ التصدّي الأمنيّ والعسكريّ لأصحاب الفكر العقديّ المنحرف من الذين حملوا السلاح، فأخافوا السبيل وأخلّوا بالأمن، وأحدثوا فساداً أو تدميراً في الأنفس أو الأموال أو الأعراض، كما يمكن العمل على تخفيف ضررهم وتقليل ضرورهم من خلال محاصرتهم وتحذير الناس من ضرورهم. [أحمد الشحيّ، استراتيجية علاج الفكر المنحرف، ص 2]

الخاتمة

تبقى مسؤوليّة الإنسان في حماية نفسه وعائلته ومجتمعه من الانحراف من أهمّ المسؤوليّات، فقد لا تنفع الدوائر الأخرى في حمل الشباب على تفادي الوقوع بالانحراف العقديّ وآثاره الوخيمة، ومن هنا تأتي ضرورة أن يعمد الشاب أو الفتاة إلى تربية نفسيهما منذ وقت مبكّر على معرفة الصواب من الخطأ في العقيدة، والرجوع إلى ذوي الخبرة والاختصاص في حال عجزوا عن ذلك، فالإنسان طيب نفسه، ويمكنه تفادي الانحرافات العقديّة بالمزيد من الرقابة الذاتية والتحسّب للنتائج والمخاطر المترتبة عليها، والتواصي فيما

بينه وبين الآخرين من الأصدقاء والإخوة على مكافحتها والوقاية منها.

خلصت هذه الدراسة إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، وأهمّها:

1. أنّ فساد العقيدة وانحرافها، قد يصل بحامله حدّ الكفر والخروج من الملة، وهو المتمثل بإنكار أصول الدين الأساسية أو إنكار الضرورة الدينية مع استلزام ذلك الإنكار تكذيب الرسالة، وقد يُراد بها الانحرافات العقديّة التي لم ترتقِ إلى درجة الكفر مع كونها باطلاً وضلالاً ومعصيةً.

2. أنّ علاج الظاهرة - أي ظاهرة - جذرياً يكمنُ في علاج أسبابها والأصول المنتجة لها، وأيّ علاجٍ لأعراضها وآثارها فقط - رغم أهميّته - لن يستأصلها من أساسها وجذورها. وثمة أسبابٌ متنوّعة ومتعدّدة معرفيّة أو نفسيّة أو اجتماعيّة ساهمت في نشوء العقيدة الفاسدة واتّساعها.

3. أنّ العقيدة الفاسدة ليست نتاج الجهل والفراغ الفكريّ أو العقديّ فحسب، بل هنالك منافذ وممّهّدات يجري استدراج الناس من خلالها؛ ليصبحوا أسرى شباك حاجاتهم ومصالحهم الماديّة والدينيّة.

4. أنّ قضية الانحراف العقديّ في حقيقتها عبارةٌ عن مشكلتين وليست مشكلةً واحدةً؛ ولذا ينبغي معالجة مسألة الانحراف العقديّ ضمن مستويين من العلاج، وهما: علاج مشكلة الفراغ الفكريّ في العقيدة، والعمل على سدّ منافذ الفساد أو تقليل أثرها قدر الإمكان.

5. أنّ طرق معالجة الانحرافات العقديّة ينبغي أن تكون منسجمةً مع أسبابها ومناشئها، ومتّبعةً للطريقة العلميّة في تحليل أسبابها، والعمل على منع آثارها أو تقليلها. وكلّها تدخل في مصطلحاتٍ أربعة هي: الوقاية والعلاج والاحتواء والتعزير.

قائمة المصادر

1. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، تحقيق: عبد الرحمن بن عميرة، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1997م.
2. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 6، 1996م.
3. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط 5، 1922م.
4. الكندي، حسن، دروس في العقيدة الإسلامية، قم، دار أيتام عليّ، ط 2، 2017م.
5. الصدر، محمدباقر، المدرسة القرآنية، قم، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ط 1، 1421هـ.
6. عبد الحميد، عرفان، دراسات في الفرق والمذاهب الإسلامية، بغداد، مطبعة الرشاد، ط 1، 1967م.
7. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ.
8. اليزدي، كاظم، العروة الوثقى، بيروت، دار الإرشاد، ط 1.
9. الهمداني، رضا محمد بن هاد: مصباح الفقيه، الهمداني، تحقيق: محمدباقر وزملائه، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط 1، 1416هـ.
10. الكاشاني، المولى محسن، المحجة البيضاء في تهذيب الأحياء، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،

ط 2، 1983م.

11. الشيرازي، مرتضى الحسيني، مناشئ الضلال ومباعد الانحراف، نماذج من الصوفيّة ومنتحلي المهدويّة والفرق المبتدعة، النجف الأشرف، مؤسّسة التقى الثقافيّة، 2016م.

12. الكلبايكاني، عليّ الرّبّاني، محاضرات في الإلهيّات، قم المقدّسة، مؤسّسة الصادق، ط 4، 1414 هـ.

13. الأنصاري، مرتضى، فرائد الأصول، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، قم، مجمع الفكر الإسلامي، ط 1، 1419 هـ.

14. الحفني، عبد المنعم، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1975م.

15. ناصر، محمّد، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، قم المشرفة، مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة، ط 1، 2017م.

16. عطية، عزّت علي، البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، بيروت، دار الكتاب العربي، 1973م.

17. فاخر عقل، معجم علم النفس، بيروت، دار العلم للملايين، ط 4، 1985م.

18. سيّد قطب، خصائص تصوّر الإسلام، بيروت، دار الشروق، بدون تاريخ.

19. مصباح (يزدي)، محمّدتقي، دروس في العقيدة الإسلاميّة، بيروت، دار الرسول الأكرم، ط 8، 2008م.

20. مغنيّة، فلسفات إسلاميّة، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط 6، 1993م.

21. المجلسي، محمّداقصر، حقّ اليقين في معرفة أصول الدين، طهران،

طبعة مؤسسة الأعلمي.

22. المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط 2، 1403 هـ / 1983 م.

23. الحر العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، قم، ط 1، 1409 هـ.

24. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، كتاب الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، السعودية، دار ابن عفان، ط 1، 1412 هـ - 1992 م.

25. الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 5، 1417 هـ.

26. سبحاني، جعفر، في ظلّ أصول الإسلام، بقلم: جعفر الهادي، قم، مؤسسة الإمام الصادق، ط 4، 1414 هـ.

27. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، قم، ذوي القربى، 1385 ش.

28. الأمدي، عبد الواحد، غرر الحكم ودرر الكلم، ترجمة: محمدعلي الأنصاري، 1367 ش.

29. فلسفي، محمدتقي، الطفل بين الوراثة والتربية، ترجمة: فاضل الحسيني الميلاني، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، بدون تاريخ.

30. ابن هشام، عبد الملك الحميري، السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجيل، 1411 هـ.

31. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، د.ت.

32. الوائلي، صالح، مشروع التأهيل الفكري، قم المقدسة، مؤسسة